

أثر البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر
العراق انموذجا للمدة (2003-2013)

The impact of the investment environment to attract foreign direct
investment

(Iraq as a simple for the period 2003-2013)

د. عبد الخالق دبي الجبوري

Dr. Abdul-khalik Aljbory

Administration and Economic college / Babylon University

dr_aljbory2010@yahoo.com

تاريخ استلام البحث: 2014/10/30 تاريخ قبول النشر: 2014/11/30

ملخص البحث

ان تحليل العلاقة بين البيئة الاستثمارية والاستثمار الاجنبي المباشر تعتبر من اساليب العمل التخطيطي التي يمكن من خلالها تشخيص القطاعات الاساسية الجاذبة للاستثمار بما يحقق الاهداف المبتغاة لوضع الاستراتيجيات المستقبلية، وان البحث يحاول تحليل اثر البيئة الاستثمارية وما تشمله من عناصر لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة نحو العراق للمدة (2003-2013)، ومن خلال استخدام المتغيرات المستقلة في النموذج (معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، ميزان المدفوعات، سعر الصرف، معدل التضخم) والمتغير المعتمد (حجم الاستثمار الاجنبي المباشر) اظهر لنا النموذج بان ميزان المدفوعات وسعر الصرف ليس لهما دور لذا فقد تم استبعادهما من النموذج وبالتالي فان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات التضخم من العوامل الاقتصادية المؤثرة على جذب الاستثمارات لكن ليس بالمستوى المطلوب لان هناك متغيرات عشوائية ذات تأثير كبير لطرده الاستثمارات منها العاملان السياسي والامني اللذان لم يدخلوا في النموذج وهما من العوامل الطارئة للاستثمار الاجنبي من العراق.

Abstract

The analysis of the relationship between the investment environment and foreign direct investment(FDI) is considered as one of the planning work methods in which they can diagnose the key sectors for attracting investment in order to achieve the desired goals for the development of future strategies.

This research is trying to analyze the impact of the investment environment and its Include from the elements to attract foreign direct investment into Iraq for the period (2003-2013).

Through the use of independent variables in the model (GDP growth rate, balance of payments, exchange rate, inflation), and dependent variable (foreign direct investment) showed that the balance of payments and the exchange rate are not working, so we excluded them from the model, therefore, the gross domestic product and inflation rates were the affecting economic factors on attract investment, but not at the significant level, because there are random variables with significant impact to the expulsion of investments, such as political factors and security, which did not enter into the model, both of them are drive away foreign investment from Iraq.

المقدمة

يعد الاستثمار الاجنبي المباشر الدعامه الاساسية لتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة وبسبب ضعف الامكانيات التكنولوجية المتطورة للدول النامية - ومنها العراق - فإنها تعول كثيرا على

الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك لتحقيق تنمية شاملة باعتبارها عنصرا أساسيا لتحفيز البيئة التنافسية ورفع قدرة القطاعات الانتاجية من خلال توفير فرص للتدريب والتأهيل فضلا عن ارتباطه بأساليب التكنولوجيا المتقدمة وخلق فرص للعاملين.

لقد تفاوت الاستثمار الأجنبي المباشر من دولة لأخرى وفقا لاعتبارات اقتصادية وسياسية واجتماعية حيث اتجهت هذه الاستثمارات الى مصر والصين في سبعينيات القرن الماضي لأسباب سياسية بينما اتجهت الى جنوب شرق اسيا في عقد التسعينيات لأسباب اقتصادية في حين كان نصيب الدول العربية من الاستثمارات ضعيف جدا وذلك لأسباب سياسية بالدرجة الاولى ومن ثم اقتصادية لكي تبقى اسواقا لتصريف منتجات الدول الكبرى، اما في العراق وعلى الرغم من مضي اكثر من (7) سنوات على تشريع قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 وتعديلاته إلا انه لم يكن بالمستوى المطلوب بسبب البيئة غير المناسبة والتي تتمثل بهشاشة الوضع السياسي والأمني بالدرجة الأساس فضلا عن الفساد المالي والإداري والبيروقراطية وانعدام الشفافية في التعامل مع المستثمر الأجنبي هذه العوامل مجتمعة ادت الى ضعف الاستثمار في العراق بشكل عام.

هدف البحث

ان توفر البيئة الاستثمارية المناسبة من الموضوعات المهمة المرتبطة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعد مصدرا لتمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال امتصاص البطالة وتخفيض معدلات الفقر ورفع مستوى المعيشة وزيادة الانتاج المحلي في ظل سياسة تنوع قاعدة الانتاج والتوسع في حجم الصادرات بهدف تحقيق التطور الاقتصادي الشامل.

مشكلة البحث

يواجه الاقتصاد العراقي مشاكل عدة منها ضعف البيئة الاستثمارية المناسبة لجذب الاستثمارات المتمثلة بضعف الاستقرار السياسي والاقتصادي واضطراب الوضع الأمني وتردي البنية التحتية الامر الذي انعكس بشكل سلبي على جذب الاستثمارات الأجنبية.

فرضية البحث

تؤدي بعض المتغيرات العشوائية دورا كبيرا في التأثير على البيئة الاستثمارية في العراق مثل الاستقرار الأمني والسياسي، أما أثر المتغيرات الاقتصادية مثل ميزان المدفوعات، معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم فإنها ادت دورا اقل في التأثير على البيئة الاستثمارية في العراق.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي في التحليل خاصة في المحورين الاول والثاني والأسلوب التحليلي في المحور الثالث من خلال عرض الجداول وتحليلها اما المحور الرابع فقد استخدمنا التحليل الكمي باستخدام النموذج القياسي بالاعتماد على مؤشرات لها تأثير مباشر على البيئة الاستثمارية.

هيكلية البحث

لتحقيق هدف البحث ووصولاً لل غاية المبتغاة فقد قسم البحث على ثلاثة مباحث تناولنا في الاول الاطار المفاهيمي للبيئة الاستثمارية والاستثمار الأجنبي المباشر اما المبحث الثاني فتناولنا فيه اثر البيئة الاستثمارية على جذب الاستثمار الأجنبي في العراق والمبحث الاخير تناول التحليل القياسي لهذا الاثر.

المبحث الاول

الاطار المفاهيمي للبيئة الاستثمارية والاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الاول: البيئة الاستثمارية

في البداية لابد ان نبين بان هناك حد أدنى من الشروط الواجب توافرها لدخول الاستثمارات الى أي بلد، أي أن اتخاذ القرارات الاقتصادية مرهون بضمان سلامة المشروع وحمايته (تعظيم الربح في ظل الفرص البديلة)، ويتوقف هذا الأمر على العديد من المقومات التي يجب توافرها في البلد المضيف ولعل أهمها توفر الموارد الطبيعية والاستقرار السياسي والأمني، والقانوني،

والاقتصادي، والنقدي، والمالي المتزامن مع توافر البيانات المالية السليمة والمنتظمة وتوفير البنية الأساسية المادية والموارد البشرية المؤهلة فضلاً عن سعة السوق الداخلية المقرونة بالقوة الشرائية للمواطن.

وفي ضوء ما سبق فإن الكثير من العلوم الاجتماعية تمثل بنية متكاملة تتأثر وتؤثر بعلاقات ارتباط على بعضها البعض مع الأخذ في الاعتبار أن العلاقة السببية فيما بينها تخضع لمفهوم النسبية لكن علم الاقتصاد أكثر تحسناً وارتباطاً بكل العلوم الاجتماعية والطبيعية بشكل عام ولعله يمثل القاسم المشترك بين مختلف العلوم.

ويتضح أن القدرة التنافسية لأي بلد في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتمد على المقومات المطلوبة والتي تشكل في مجموعها قوة جاذبة للاستثمارات وبموجبها تصنف مختلف بلدان العالم وفقاً لمعايير محددة وعلى أساسها يتم ترتيب قدرة كل بلد في المنافسة رقمياً مقارنة بغيره من البلدان.

أما البيئة الاستثمارية فهي التي تتوفر فيها مستلزمات الاستثمار وتتيح للمستثمرين ورجال الأعمال إمكانية أو فرصة استثمار أموالهم في أفضل فرصة استثمارية استناداً للدراسات الاقتصادية والمالية التي تجرى من قبل المتخصصين لهذه الفرص وتعرف على أنها (مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات السياسية والاقتصادية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر)⁽¹⁾، في حين عرفتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بأنها (البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الموازنة العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ومعدلات بسيطة للتضخم وسعر صرف غير مغالى به وبيئة سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط التجاري والمالي والاستثماري)⁽²⁾.

ويسعى العراق لجذب المزيد من الاستثمارات لتحقيق المردودات الإيجابية بالإضافة إلى كونه الأداة التي تعتمد عليها عمليات التحول نحو اقتصاد السوق، فضلاً عن أن الدستور العراقي ركز على الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في عملية الإصلاح الاقتصادي ومساعدة الدولة له، كل ذلك يتطلب العمل على تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة.

وتأكيداً لما سبق فإن البيئة الاستثمارية الجاذبة تتضمن عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية منها تحسين الإطار المؤسسي وإصدار قوانين محفزة للاستثمار والتجارة مثل تشجيع المنافسة، أعداد الفرص والخرائط الاستثمارية، قوانين ضمان وفض المنازعات، حماية الملكية الفكرية، عقد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، فضلاً عن استقرار السياسة الاقتصادية الكلية بمؤشراتها المتنوعة، كل ذلك تعتبر عوامل جاذبة للاستثمار وداعمة له.

عناصر البيئة الاستثمارية

يواجه المستثمر مجموعة من العناصر التي تحدد نشاطه الاستثماري في البلد المضيف ونشير إلى أهمها وكالاتي:

1- السياسات الاقتصادية: وتشمل سياسات الاقتصاد الكلي والتي تكون بصور وأشكال مختلفة حسب السلوك الاستثماري والفلسفة الاقتصادية للبلد المضيف، وكلما كانت السياسة واضحة ومرنة وغير متضاربة في الأهداف وتعمل بكفاءة وفعالية وتتناغم مع المتغيرات والتحويلات على مستوى الاقتصاد القومي وعلى مستوى التحول العالمي فإنها تكون جاذبة للاستثمار والعكس هو الصحيح فعلى سبيل المثال فإن السياسة التجارية تكون جاذبة إذا كانت تقدم الحوافز بعدم التدخل الحكومي

1 - عبدالمطلب عبدالحמיד، دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 68.

2 - دنيا احمد عمر، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في اقطار عربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2005، ص 46.

والغاء الرسوم والقيود الكمية، وكذا السياسة المالية التي تحمل في طياتها الحوافز المالية وتكون مؤشرات مستقرة هي الأخرى تكون جاذبة للاستثمار وهكذا لبقية السياسات الأخرى⁽³⁾.

2- سياسات الدولة: وتشمل مجموعة من العوامل التي تقوم بها مؤسسات الدولة وكالاتي⁽⁴⁾:

أ- الاستقرار السياسي والأمني: تعتبر العوامل السياسية من أكثر العوامل التي تؤثر على القرارات الاستثمارية، فالمستثمر ينظر دائماً للمخاطر الاقتصادية التي قد يتعرض لها ومنها التدخل في شؤونه ومصادرة حقوقه، فمهما كان حجم المغريات والحوافز عالياً فإنها لا تكفي لكسب ثقة المستثمر في بلد يعاني من انعدام الأمن، وعليه فكلما كان النظام السياسي ديمقراطياً فإنه يحقق الاستقرار الأمني المنشود بوجود الشفافية العالية للمعلومات فيكون لصالح البيئة الاستثمارية، ويحدث العكس في حالة التسلط وانعدام الاستقرار السياسي والأمني فإن البيئة تكون طاردة للاستثمار.

ب- النظام الاقتصادي: كلما كان النظام الاقتصادي أكثر تحررية ويعمل على تقليل الحوافز والقيود أمام حركة التجارة وعوامل الانتاج (العمالة ورأس المال والتكنولوجيا) ويعمل بالية السوق فإنه يكون جاذباً للاستثمار والعكس هو الصحيح ويعاني العراق من أوضاع اقتصادية غير طبيعية منها (البطالة، الفقر، الانكشاف الغذائي، الفجوة التقنية، التبعية الاقتصادية).

ج- النظام البيئي: ويشمل عدة عناصر منها النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والاطار المنظم له وبيرورقراطية النظام الحكومي والفساد المالي والإداري، فكلما كانت المؤسسات الحكومية تتمتع بسهولة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود التعقيدات والمعوقات الإدارية والتي تكون كفيلة بتلبية احتياجات المستثمر كلما كانت البيئة الاستثمارية جاذبة للاستثمار وعلى العكس في حالة وجود الفساد وصعوبة الإجراءات والبيروقراطية والتخلف المصرفي وغير ذلك.

3- قانون الاستثمار والقوانين المكملة: وتشمل قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 بالإضافة إلى القوانين والتشريعات المكملة منها قانون النقد والضرائب والكمارك وغيرها وجميع هذه القوانين حتى تكون جاذبة للاستثمار لا بد أن تتسم بالتطور والمرونة التامة لتكون متناغمة مع المستجدات والاحتياجات المتنامية فضلاً عن ملاءمتها للشفافية ووضوح الرؤيا⁽⁵⁾.

4- مجموعة المؤشرات الاقتصادية: وتتمثل بمجموعة مؤشرات أداء الاقتصاد ومنها درجة الانفتاح الاقتصادي، القدرة على إدارة الاقتصاد، قوة الاقتصاد، القدرة التنافسية للاقتصاد، فعند تحقق هذه المؤشرات فهذا يدل على أن البيئة الاستثمارية تكون صالحة لجذب الاستثمار والعكس صحيح⁽⁶⁾. وان هذه المؤشرات ماهي إلا محصلة لعمل المكونات السابقة وجميعها تدخل ضمن البيئة الاستثمارية.

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت الآراء في تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر فيرى البعض، "بأنه عملية توظيف لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة لدول مضيفة وينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة لمستثمر أجنبي يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده أو بلد الإقامة الذي هو فيه وقد يكون المستثمر فرد أو شركة أو مؤسسة"⁽⁷⁾، في حين عرفه صندوق النقد الدولي بأنه "عبارة عن إنشاء مشروع أو عمليات إنتاجية في دولة غير دولة المستثمر، ويهدف المستثمر الأجنبي من خلال إنشاء هذه العملية إلى الربح والمنافسة، ويكون له حق الملكية فيها على

3 Unctad, World Investment Report, 1998, Trends and Determinants, UN, New York, 1999, pp106-107.

4 علاء شكري، مناخ الاستثمار في الوطن العربي، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص7.

5 جريدة الوقائع العراقية، قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006.

6 عبدالمطلب عبدالحاميد، مبادئ وسياسات الاستثمار، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010، ص 199-201.

7 قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، ط1، دار الثقافة، عمان، 2008، ص29.

ان يكون هذا الحق يتيح له حق التأثير في إدارة تلك المنشأة او العملية الإنتاجية، وهناك علاقة تأثير بين المنشأة المقامة واقتصاد تلك الدولة، إذ يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر فوائد او منافع على المدى الطويل⁽⁸⁾، وقد تطلعت مؤسسات مالية واقتصادية دولية عدة للوصول إلى تحديد معين لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OECD" بتحديد الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تعبير لمصلحة دائمة من مستثمر أجنبي في مؤسسة، إذ يستطيع المستثمر الحصول على صوت فاعل في إدارة المؤسسة⁽⁹⁾. ان الهدف من الاستثمار بالنسبة للمستثمر الأجنبي هو الربح والمنافسة، أما الدولة المضيفة فتهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، أي يتضمن علاقة تبادلية على المدى الطويل ويضمن القدرة على التأثير في إدارة تلك العملية الإنتاجية او المنشأة لتحقيق الأهداف المنشودة بالنسبة للمستثمر الأجنبي في الدولة المضيفة.

ثانياً: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن النظر إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الآثار التي يتركها على اقتصاد القطر المضيف، وهي قد تكون إيجابية في بعض المتغيرات وسلبية في متغيرات أخرى، واهم الآثار التي يتركها الاستثمار الأجنبي المباشر على القطر المضيف تتمثل في :

1- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في التكنولوجيا: تعمل الشركات متعددة الجنسية على جلب التقنيات المناسبة التي تحتاجها في تنفيذ مشاريعها فقط، وليس من أولوياتها تطوير التقنية في القطر المضيف⁽¹⁰⁾، وعلى الرغم من وجود طرق أو قنوات أخرى غير الاستثمارات الأجنبية يمكن للأقطار المضيفة جلب التقنيات الجديدة من خلالها ألا أن الاستثمارات الأجنبية تمثل أكثر الطرق جدوى في جلب التكنولوجيا، وذلك لما يتميز به الاستثمار الأجنبي المباشر من ميزة الثبات عن الاستثمار الأجنبي المحفطي فضلاً عن كونه يمثل عمليات إنتاجية ورقابية وإدارية، الأمر الذي يجعل من الصعوبة تحويله إلى سيولة نقدية خلال فترة الأزمات الاقتصادية أو السياسية أو الانهيارات المالية التي يتعرض لها اقتصاد الأقطار المضيفة، كما هو الحال في الاستثمار الأجنبي المحفطي.

2- تأثير الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية

يجلب هذا النوع من الاستثمار مصادر مالية للأقطار المضيفة، حيث تقوم الشركات متعددة الجنسية بتوفير الأموال اللازمة لاستثمارها والتي يمكن أن توظف في مصلحة برامج الاستثمار التي تستهدفها خطط التنمية الاقتصادية القومية بديلاً عن مصادر التمويل التقليدية المتمثلة في (المدخرات المحلية المتمثلة في مدخرات الأسر وقطاع الأعمال والحكومة) وذلك لقلّة تلك المدخرات مقارنة بما تحتاجه عملية التنمية، لذلك يتم الاستعانة برأس المال الأجنبي لغرض سد فجوة الموارد المحلية والمخصصة للاستثمار بهدف رفع مستوى معيشة سكانها من خلال زيادة حجم الدخل ومعدله الذي يعد أحد أهداف التنمية وبمعدل يزيد عن نسبة تزايد السكان⁽¹¹⁾.

3- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل

يؤدي هذا النوع من الاستثمار دوراً فريداً في خلق التشغيل والارتقاء به في الأقطار المضيفة، فالشركات متعددة الجنسية تميل إلى ان تكون اكبر في الحجم مع تطور تكنولوجيا متزايد على الرغم من الضغوط التنافسية التي تواجهها في أسواقها الإنتاجية ولديها متسع من المناورة في عملها

8 سعد محمد الكواز، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر واثارها على اقتصاديات البلدان النامية، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تنمية الرافين، العدد 27، 2005، ص 91.

9 Unctad, 1998, World Investment Report, 1998, Trends and Determinant, New York and Geneva, 1999, p16.

10 Unctad, 2002, World Investment Report, Trends and Determinant, New York and Geneva, 2003, pp302-305.

11 حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية، العدد 33، السنة الثالثة، 2003، ص 3.

إذا ما قورنت بالمنشآت المحلية وهناك ثلاث آليات أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر لتوليد التشغيل في الأقطار المضيفة وذلك من خلال:

- أ- ان تقوم مؤسسات الاستثمار الأجنبي بتوظيف الأفراد في عملياتهم المحلية.
- ب- توليد التشغيل من خلال بناء المنشآت ذات الروابط الأمامية والخلفية التي يتوافر فيها المقاولين الثانويين ومجهزي الخدمات.
- ج- يؤثر هذا النوع من الاستثمار بصورة إيجابية في الإنتاج والتشغيل، فالشركات الوطنية ربما لا تدرك فرص الاستثمار المتاحة أو أنها تدرك ذلك ولكنها غير قادرة على تنفيذها لأسباب تتعلق بضعف الامكانيات المالية والفنية، في حين توجد لدى المستثمر الأجنبي خبرة سابقة في النشاط الاقتصادي وبالْفنون الانتاجية والتسويقية، وهذا يجعله أكثر قدرة في تنفيذ المشروعات في الأقطار المضيفة وبالتالي خلق فرص عمل ومداخل جديدة وبذلك تزداد العمالة ويزداد تصدير السلع الكثيفة العمالة نسبياً⁽¹²⁾.

4- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت

لقد شغل هذا النوع من الاستثمار دوراً مهماً في تكوين رأس المال الثابت في الأقطار المضيفة لأن الشركات الأجنبية لها إمكانيات بوسائل عديدة منها التمويل عن طريق الموارد الذاتية للشركة إضافة إلى إصدار السندات والأسهم والاقتراض، وطالما يتم تداول الأدوات المالية في السوق العالمية فإن ذلك مدعاة لزيادة تدفق موارد التمويل الأجنبي للتنمية.

إن قدرة الشركات الأجنبية على تنويع محفظتها يقلل مخاطر الاستثمار ومن ثم الكلف مقارنة بالشركات المحلية للقطر المضيف، وهذه الميزة تمكن هذه الشركات من أن تكون أكثر استجابة من الشركات الأخرى تجاه فرص الاستثمار وحوافزه، وكنتيجة لذلك يمكن للشركات الأجنبية أن تدخل مشاريع لا يقدر المستثمرون المحليون على الدخول فيها أو يعد دخولهم فيها مخاطرة كبيرة وبالتالي فإن الشركات الأجنبية توسع من تكوين رأس المال الثابت في الأقطار المضيفة.

يضاف إلى ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يضيف إلى موارد التمويل الأجنبية للاقتصاد ككل فحسب بل يعد أكثر استقرارية من أشكال التمويل الأخرى، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يبنى عادة على نظرة بعيدة المدى للسوق متمثلة في إمكانيات النمو والخصائص الهيكلية لاقتصاد الأقطار المضيفة، وبذلك فهو يختلف في سلوكه عن سلوك الاقتراض المصرفي والاستثمار المحفظي اللذين يتأثران بشكل عكسي عند حصول ظروف استثنائية في الاقتصاد، ويمكن أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير سلبي على هيكل الاستثمار في القطر المضيف حيث يزداد هذا النوع من الاستثمار في الوقت الذي يخفض فيه استثمار الشركات المحلية وذلك نتيجة قيام الشركات الأجنبية بشراء موجودات الشركات المحلية وذلك لعدم قدرة الشركات المحلية على منافسة الشركات الأجنبية لما تتمتع به هذه الشركات من مزايا تنافسية وخصائص لا تتوافر لنظيرتها في الأقطار المضيفة⁽¹³⁾.

5- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات:

تطرح أدبيات التنمية الاقتصادية رؤيتين لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان لمدفوعات إذ تؤكد الرؤية الأولى على أن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادتها في الأقطار المضيفة تترك تأثيراً إيجابياً على ميزان المدفوعات، وذلك من خلال لجوء الشركات متعددة الجنسية إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية، أو محاولة التخفيف من شحة النقد الأجنبي في حالة توجيه الاستثمارات الأجنبية في القطاعات التي تحل محل الاستيرادات، حيث يساهم في سد جزء من حاجة السوق الوطنية، وهذا يعني أن تحسين ميزان

12UN, The Role of ForeignDirect Investment in Economic Development in ESCWA member Countries New York,2000,p7.

13 عبدالسلام ابو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، ط1، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، 2001، ص67.

المدفوعات يكون عن طريق زيادة احتمالات فرص التصدير وتخفيض الاستيراد وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، أما الرؤية الثانية فتؤكد على الأثر الذي يتركه تدفق رأس المال الأجنبي على ميزان المدفوعات في حالة مساهمته في زيادة حجم الصادرات إلى دول العالم أو إعادة التصدير إلى الدولة الأم⁽¹⁴⁾، ويلاحظ أن الشركة الأجنبية التي تدخل أسواق التصدير تحقق النجاح لأن لها سلعة راسخة من ناحية الجودة، كما تتوافر لها المعرفة بالأسواق الخارجية، ففي البداية تزداد الاستيرادات على السلع الرأسمالية التي تحتاج إليها الشركات الأجنبية، وحين تبدأ هذه الشركات بالإنتاج فإن المنتجات النهائية التي تستورد من قبل الأقطار المضيفة ستميل إلى الانخفاض بصورة تدريجية، حيث تقوم الشركات المذكورة بإنتاج سلع لسد جزء من حاجة السوق الوطنية وبالتالي فإن صادرات الشركات الأجنبية سوف تزداد فيزداد إنتاجها، نظراً للعلاقة الإيجابية الوثيقة بين الصادرات والاستثمار الأجنبي والنتيجة الصافية هي انخفاض في الاستيرادات مقابل زيادة في حجم التحسن الذي طرأ على الميزان التجاري وميزان حساب رأس المال والأرباح ودخول العاملين الأجانب فإذا كان الأثر الأول يفوق الأثر الثاني فيقال إن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بعلاقة إيجابية مع ميزان المدفوعات.

6- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في سعر الصرف

أن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تترك تأثيرات سلبية على عمل السياسة النقدية أو اداءها في الاقتصادات النامية، من خلال تأثيرها على استقرار أسعار الصرف ومعدلات التضخم النقدي، فتدفع الأموال إلى الداخل يؤدي إلى تقييم عملة القطر المضيف بأكثر من قيمتها فتصبح أسعار الاستيرادات منخفضة وأسعار الصادرات عالية وبالتالي فإن هذا سيؤدي إلى زيادة عجز الميزانية وارتفاع معدلات البطالة وإلى ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض أسعار الصرف الحقيقية⁽¹⁵⁾.

7- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في النمو الاقتصادي بطريقتين: الأول أنه ينشئ رصيداً إضافياً من رأس المال للقطر المضيف ويضاف إلى مدخرات هذا القطر أو احتياطي النقد الأجنبي، والثاني فإنه يقدم المعرفة التقنية والاقتصادية المطلوبة للاستكمال الناجح للمشروع الاستثماري وبالتالي يزيد من القدرة الاستيعابية للقطر المضيف. إن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الأقطار المضيفة وهذا يعتمد على قاعدة رأس المال البشري في القطر المضيف ونظام الحماية التجارية ودرجة انفتاح الاقتصاد.

ثالثاً: أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من الأنماط يمكن استعراضها وكالاتي⁽¹⁶⁾:

1. الاستثمار المشترك

يعد هذا النمط الأكثر شيوعاً لأسباب سياسية واجتماعية كون درجة تحكم الطرف الأجنبي منخفضة إلى حد كبير، مما يعزز الملكية الوطنية عبر خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال، ويتمثل هذا النمط من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إنشاء أو إدارة أحد المشروعات في مجال استغلال الموارد الطبيعية أو الصناعات التحويلية أو الصناعات الاستخراجية أو في المجالات الزراعية المتعددة وذلك بإشراك عدد من الأطراف أحدهم أجنبي والآخر وطني سواء كانت تابعة للقطاع الخاص أم الحكومي، وبذلك أصبح نمط المشاركة من الأنماط المهمة، لأنها تعكس التوافق

14 هيل عجمي جميل، تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلدان النامية واثارها المتوقعة، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 28، 2001، ص 53.

15 عماد محمد العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية، اسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، ط 1، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 145.

16 عبدالسلام ابو قحف، مصدر سبق ذكره، ص 70.

ما بين الدولة الأم والدولة المضيفة لأن هذه الصيغة تمكن الدولة المضيفة من الحصول على الموارد التكنولوجية والإدارية من دون أن تتخلى عن حقها في السيطرة ولو الجزئية على المشاريع المقامة على أراضيها.

2. الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل

يعد هذا النمط من الاستثمار من أكثر الأنواع تفضيلاً للشركات المستثمرة، إذ يتضمن سيطرة كاملة على الإنتاج والتسويق، في حين نجد الكثير من الدول النامية المضيفة لهذا النوع من الاستثمار تتردد كثيراً (بل ترفض في بعض الأحيان) في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار، ويعد الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، وكذلك الحذر من احتمالات سيادة الاحتكار والتي تعد من أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفصيل كثير من الدول النامية للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

ويتمحور هذا النمط من الاستثمار الأجنبي المباشر في قيام الشركات المستثمرة بإقامة فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول المضيفة، ويتضمن هذا النمط من الاستثمار جلب الخدمات التكنولوجية التي تحتاجها والتي تشمل دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع المراد إقامته والقيام بالأعمال الهندسية والتصاميم المطلوبة وإحضار الخبراء والإداريين والمعدات والآلات والإشراف على إنجاز المشروع وعلى مباشرته في الإنتاج والتسويق دون مشاركة الطرف المحلي.

3. الاستثمار في المناطق الحرة

المنطقة الحرة هي تلك المنطقة التي تقع داخل حدود الدولة والتي تسمح بدخول الواردات إليها دون رسوم أو تعريفات كمركية، وتقوم لاحقاً بإعادة تصدير المنتجات والسلع منها مع إجراء بعض التعديلات عليها.

ومنذ عقد الستينيات وحتى الوقت الحاضر تطورت المناطق الحرة في العالم تطوراً كبيراً، إذ بدأت بعدد محدود من المناطق الحرة تعمل بوصفها مراكز للخدمات التجارية والمالية كالصيرفة وخدمات التأمين ومراكز تسجيل الشركات الكبيرة المتعددة الجنسية.

لذلك فالمناطق الحرة تساعد على توفير بيئة تساهم في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا والترويج للصادرات وغير ذلك من النشاطات بما في ذلك تعقيب الشحن والنقل والتوزيع والتخزين، فضلاً عن فعاليتها في التأثير في معدلات التنمية الاقتصادية بما تحقّقه من قيمة مضافة متولدة عن تشغيل هذه المشاريع، وتميل معظم الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في المناطق الحرة، مستفيدة من عدد معين من الحوافز المالية والضريبية، ويؤخذ على هذا الشكل من الاستثمار أنه قائم على مجموعة محددة من الصناعات التي تستخدم عمالة منخفضة التكاليف.

4. الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع

وهو عبارة عن مشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (المحلي) عام أو خاص يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني منتجاً معيناً (سيارة مثلاً) لتجميعها لتصبح منتجاً نهائياً، وفي معظم الأحيان وخاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفع العمليات وطرق التخزين والصيانة ... الخ، في مقابل عائد مادي معين يتفق عليه.

ومما تجدر الإشارة إليه أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل استثمار مشترك أو شكل التملك المطلق أو الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي.

5. عمليات الاندماج أو التملك

وهي قيام الشركات الكبرى بالاندماج مع بعضها بسبب إفلاس بعض الشركات أو الحصول على القوة السوقية أو القيام بشراء شركات أخرى موازية لها قد تكون منافسة إذ زادت عمليات الشراء والاندماج في الآونة الأخيرة وأصبحت تشكل مصدراً أساسياً للاستثمار الأجنبي المباشر وأحد

أسباب ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا هو زيادة موجة الاندماج بين الشركات وارتفاع التدفق الاستثماري للبلدان المتطورة.

المبحث الثاني

اثر البيئة الاستثمارية على الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق

هناك الكثير من التساؤلات التي تراود المتابعين لأوضاع الاستثمار في العراق، حيث يشير الواقع الى وجود امكانات اقتصادية واعدة وفرص استثمارية كامنة خاصة وان بعض مواردها ما تزال غير مستغلة، اي على صعيد الامكانات فان الصورة مشجعة بما يملك العراق من موارد طبيعية في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية، وبالرغم من المزايا النسبية التي تتمتع بها الفرص الاستثمارية في العراق إلا ان هناك الكثير من المعوقات التي تمثل عقبة في جذب الاستثمارات، ان الكثير من الباحثين تناولوا موضوع محدودات الاستثمار وصنفوها الى مجموعة من العوامل الا ان جميعها تشترك في التأثير على ضعف قدوم الاستثمار، وسنقوم بدراسة تلك العوامل وفقا لحالة الاقتصاد العراقي لتمكننا من معرفة هل ان هذه المحددات هي في صالح جذب الاستثمار ام مانعة له ويمكن تناولها كالاتي:

اولا: العامل السياسي والأمني

يعد هذا العامل من العوامل المؤثرة والمهمة لجذب الاستثمار او طرده كبيئة مثل البيئة العراقية، ويتحقق الاثر الايجابي في ظل الاستقرار السياسي والأمني للبلد المضيف للاستثمار، وعند ملاحظة طبيعة هذا العامل وتفحصه في العراق نجد ان البيئة الاستثمارية قد تأثرت بشكل مباشر بالظروف السياسية والأمنية التي يمر بها البلد في ظل التغيير السياسي الذي حدث بعد عام 2003، اذ نلاحظ ضعف الاستقرار السياسي والأمني في بعض المناطق من العراق وظهور احزاب وكتل سياسية متناقضة في توجهاتها حول ادارة البلد مما انعكس سلبا على المستثمر الاجنبي وشعوره بعدم التأكد للمستقبل اذا ادرك المستثمر بان البيئة غير ملائمة سياسيا وامنيا وهذا لا ينطبق على كل المساحة الجغرافية للعراق اذ ان اكثر من 60% من الرقعة الجغرافية هي في حالة امنية مستقرة وتشكل بيئة مناسبة للاستثمار، وعلى الرغم من وجود هذه البيئة إلا ان المؤشر المركب للمخاطر القطرية الذي يعتمد على المستثمرين والذي يضم ثلاث مؤشرات فرعية لتقييم المخاطر السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية ويضم 18 دولة عربية من ضمنها العراق من اصل 140 دولة اذ يقع العراق في المجموعة التي تشير الى درجة مخاطر مرتفعة لعام 2010⁽¹⁷⁾.

جدول (1) تصنيف الدول العربية حسب درجة المخاطرة لعام 2010

الدول	عدد الدول	درجة المخاطرة
الصومال	1	مرتفعة جدا
العراق- السودان	2	مرتفعة
مصر- الاردن- سوريا- لبنان- اليمن	5	معتدلة
الجزائر- المغرب- تونس- ليبيا- السعودية الامارات- الكويت- البحرين	8	منخفضة
قطر - عمان	2	منخفضة جدا

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات بيئة اداء الأعمال 2011.

ثانيا: النظام الاقتصادي

يؤدي النظام الاقتصادي دورا مهما وبارزا في تحقيق التنمية الاقتصادية لأي بلد عن طريق الرؤيا التي يتبناها المعنيون في البلد، فإذا كان هذا النظام مستقرا ويسير باتجاه تحقيق متطلبات التنمية بشكل واضح وبعيد عن التعقيد فنقول عندئذ بانه يلبي طموحات ورغبات مواطنيه، وإذا نظرنا الى العراق نلاحظ عدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم على الرغم من ان الدستور الجديد اشار في بعض فقراته الى ان النظام الاقتصادي الجديد يأخذ بنظر الاعتبار التحول الاقتصادي والانفتاح والابتعاد عن النظام المركزي على ان يكون هذا التحول بشكل تدريجي والاعتماد على القطاع

الخاص للقيام بالاستثمار المحلي وبالتالي يكون قاعدة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة على ان يكون دور القطاع العام ارشاديا وتوجيهيا وكما اشارت اليه المادتين (25،26) من الدستور واتخذت الدولة مجموعة من التدابير اللازمة من خلال التشريع وإصدار القوانين المشجعة للاستثمار.

ان عملية التحول نحو اقتصاد السوق ليست بهذه السهولة انما تحتاج الى مزيد من الوقت، اذ يقع على عاتق الدولة دعم القطاع الخاص بشكل يمكنه من اخذ دوره في عملية التنمية التي تحتاج الى المزيد من الاستثمارات، وتكون الخطوات في تفعيل القطاع الخاص وإعادة هيكلة العام ودخوله السوق التنافسية مع القطاع العام الذي تقوده الدولة وتلبية الكثير من الحاجات وخصوصا في مجال الصناعة التي تعتبر الاساس في رفد القطاعات الاقتصادية الاخرى، ولا بد من اعداد البرامج الاستثمارية التي تقوم بها الدولة في صورة قطاع عام موجهة ومدعومة ببرامج طويلة الاجل لاستثمارات خاصة مع اقتراح اهداف ذات اولوية على المستوى الوطني تتولى الدولة دعمها وتشجيعها ومن ثم فان النظام الاقتصادي يوحى الى بيئة استثمارية جاذبة وصالحة للاستثمار⁽¹⁸⁾.

ثالثا: قانون الاستثمار العراقي الجديد

عند التطرق لقانون الاستثمار الحالي لا بد من استعراض القوانين التي صدرت قبل 2003 وكان الهدف من اصدارها تطوير البنية الاقتصادية للبلد عن طريق تحفيز الاستثمار الوطني والاجنبي فقد صدر قانون الاستثمار الصناعي رقم (20) لسنة 1980 وقانون الاستثمار العربي رقم (46) لسنة 1988 وقانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة 1997 وقانون ادارة الانشطة الاقتصادية والاستثمارية (المناطق الحرة) لسنة 1998، إلا ان هذه القوانين لم تأخذ دورها بالشكل الصحيح بسبب الفلسفة السياسية التي تتبناها الدولة آنذاك والذي انعكس بشكل مباشر على فلسفة الدولة الاقتصادية القائمة على التخطيط المركزي بالإضافة الى ان تلك القوانين لم تتعامل مع المستثمر الاجنبي بشكل واقعي وبالنتيجة لم تكن هناك بيئة استثمارية مناسبة لجذب الاستثمارات.

اما بعد عام 2003 فهناك توجه في السياسة الاقتصادية تقوم على رسم استراتيجية وطنية لتشجيع الاستثمار وإعطائه الدور في إعادة الهيكلة والإصلاح وترجم ذلك بإصدار قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 وتعديلاته اللاحقة فان هذا القانون وبتقدير الكثير من المختصين يلبي اهداف ورغبات المستثمرين، اذ ركز على المساواة بالامتيازات والحقوق بين المستثمر المحلي والاجنبي وفتح الباب للاستثمار الاجنبي وفي كافة المجالات باستثناء الاستثمار في النفط والغاز لوجود قانون خاص به، وقد منح القانون اعلاه المستثمرين العديد من المزايا والضمانات وكما ورد في المواد (10،11) من حيث اخراج راس المال وعائده والتداول في سوق العراق للأوراق المالية واستئجار الاراضي لمدة (50) سنة وفتح الحسابات بالعملة المحلية والاجنبية وعدم المصادرة بالإضافة للإعفاءات الضريبية لمدة (10) سنوات قابلة للتמיד وكذلك اعفاء المستوردات من الرسوم الكمركية⁽¹⁹⁾، وبالفعل فقد تشكلت الهيئة الوطنية للاستثمار والهيئات الفرعية في المحافظات لإنجاز معاملات المستثمرين عن طريق النافذة الواحدة وتبسيط الاجراءات والمتابعة وإصدار النشرات ووضع برامج للترويج وإعداد الخرائط الاستثمارية ورسم السياسة لها ووضع الخطط والأنظمة والضوابط، كما صدر تعديل سنة 2010 اجاز فيه ملكية محدودة للأراضي من قبل المستثمر الاجنبي لغرض تطوير مشاريع عقارية للإسكان عن طريق استخدام الاراضي وتخصيصها وهو ما كان عائقا كبيرا امام المستثمرين بالإضافة الى فتح محكمة تجارية مختصة لفض نزاعات المستثمرين وهي بمثابة استراتيجية واضحة لتحسين البيئة الاستثمارية في العراق.

رابعا: المؤشرات الاقتصادية

18 عاطف لافي مرزوك، التحول الاقتصادي في العراق، مبادئ هادفة في الاقتصاد السياسي، مركز العراق للدراسات الاستراتيجية، 2010، ص ص 119-121.

19 كمال البصري، الفجوة الاستثمارية ودور هيئة الاستثمار، الموقع <http://www/Iraqi writer.com>.

يعاني الاقتصاد العراقي من عدم الاستقرار لوجود الاختلالات الهيكلية في قطاعاته الانتاجية مما يسبب ضعفا في جذب الاستثمارات الاجنبية وتشير البحوث التطبيقية الخاصة بالبيئة الاستثمارية بان الدول التي تتمتع مؤشراتها الكلية بالاستقرار تكون جاذبة للاستثمارات وعلى العكس من ذلك فان الدول التي تنسم بحالة عدم الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي كالعجز المالي وتقلبات سعر الصرف والعجز المستمر في ميزان المدفوعات وضعف مؤشرات النظام المصرفي والمالي فان ذلك سيقول من جذب الاستثمارات.

وسنتناول مجموعة من المؤشرات التي تمكننا من معرفة بيئة العراق الاستثمارية وحسب ما يوضحه الجدول رقم (2) وكما يأتي:

جدول (2) المؤشرات الاقتصادية (الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نموه، ميزان المدفوعات، معدل التضخم، سعر الصرف، حجم الاستثمار الاجنبي)، وحدة الحساب (مليون دولار)

السنوات	ميزان المدفوعات ⁽¹⁾	الناتج المحلي ⁽²⁾	معدل نمو الناتج %	معدل التضخم % ⁽³⁾	سعر الصرف ⁽⁴⁾	حجم الاستثمار الاجنبي ⁽⁵⁾
2003	972-	24.700	7.5 ^(*)	33.6	1936	50
2004	1.777	33.327	35	27	1453	300
2005	589.2	54.846	64	37	1472	515.3
2006	4.4	72.486	32	47.6	1475	383
2007	4.121-	110.423	52	30.7	1255	972
2008	2.462-	111.300	0.79	2.7	1193	1.856
2009	6.109-	142.814	28	3.2	1170	1.451
2010	8.304-	191.176	33	2.5	1170	1.426
2011	3.561-	210.280	10	5.6	1170	2.000
2012	1.297-	222.879	5.7	6.1	1166	3.400
2013	1.112-	267.395	5	1.9	1166	2.2

(1) صندوق النقد العربي، احصائيات الصندوق، موازين مدفوعات الدول العربية 2003-2012، ملحق 1/9، ص 430. (2)، (3)، (4) البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية، 2002-2013. (5) قاعدة بيانات مؤتمر الامم المتحدة والتنمية (انكتاد) تقرير الاستثمار العالمي 2013. (*) اسماء خضير ياس، تحليل معدلات التضخم في العراق للفترة 2000-2010، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس و الثلاثون، 2013، ص 56.

1- معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي

ان زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي من المؤشرات الرئيسة التي تؤثر على القرار الاستثماري وقدرتها على جذب الاستثمارات الاجنبية وان زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي من المؤشرات المهمة التي تؤثر على القرار الاستثماري وقدرتها على جذب الاستثمارات الاجنبية وعادة ما تكون هناك علاقة موجبة بين الزيادة في معدلات النمو للناتج المحلي وبين حجم الاستثمارات الاجنبية.

2- معدل التضخم

ان ارتفاع معدلات التضخم للدولة المضيفة يعد عامل طرد للاستثمارات الاجنبية، وحتى تتمكن البيئة الاستثمارية من جذب هذه الاستثمارات فلا بد من المحافظة على معدلات تضخم مقبولة حسب النسب الدولية، وعند ملاحظة الجدول اعلاه يتبين بان معدلات التضخم انخفضت الى مستويات كبيرة اذ وصلت الى 1.9% عام 2013 بعد ان كان معدل التضخم عام 2006 بحدود 47%.

3- ميزان المدفوعات

كما هو معروف هناك علاقة طردية بين ميزان المدفوعات وحجم الاستثمار، ومن اجل جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية للدولة المضيفة فلا بد من تحسين عناصر ميزان المدفوعات والتي بدورها تجعل الميزان ايجابيا وبالتالي جذب الاستثمارات والعكس صحيح، ومن خلال الجدول السابق نجد بان هناك تذبذبا في ميزان المدفوعات إلا انه في السنوات الاخيرة نلاحظ بان العجز بدا بالانخفاض بشكل تدريجي.

4- سعر الصرف

يعد سعر الصرف من المؤشرات الاقتصادية المهمة لجذب الاستثمارات في البلدان التي تتمتع باستقرار سعر الصرف لعمليتها فانه يكون عاملا ايجابيا لقدم الاستثمار اما البلدان التي يكون سعر صرفها غير مستقر فانه يكون عاملا سلبيا للاستثمار، وعند النظر لسعر صرف العملة في العراق نلاحظ استقرارا نسبيا له على مدى السنوات الاخيرة وكما يبينه الجدول السابق، اذ كان سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار الامريكي 1936 عام 2003 لكنه بدا بالانخفاض الى ان وصل الى 1166 عام 2013 .

خامسا- السياسات الاقتصادية

يؤثر هذا النوع من السياسات تأثيرا مباشرا على جذب الاستثمارات الاجنبية من خلال حاجة المستثمر معرفة الاثار الاقتصادية التي تولدها هذه السياسة المتبعة من قبل البلد بمختلف انواعها من ضرائب و ضمانات ونظام كمركي وأسعار الخدمات والحوافز لان المستثمر اذا تمكن من معرفة هذه الاثار فانه يتمكن من معرفة ما يحصل عليه من ايرادات، وعند الاطلاع على المؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية فقد ظهر تحسنا في بعض فقراته لاسيما درجة مؤشر السياسة النقدية بسبب النجاحات التي حققتها في مجال اعادة الثقة للعملة العراقية واستقرار سعر الصرف وانخفاض معدلات التضخم، وعلى الرغم من تحقق ما ذكر إلا ان تلك السياسة لم تستطع بناء القاعدة الاساسية ضد التضخم لان العوامل المسببة له لازالت موجودة في الاقتصاد والمتمثلة بالقاعدة الحقيقية للإنتاج (الزراعة والصناعة)، كما انها سياسة نقدية انكماشية وهي ليست في صالح جذب الاستثمارات، وأدت الى حرمان القطاع الخاص من الحصول على التسهيلات المصرفية وقللت من الاقراض المصرفي.

وكذلك بالنسبة للسياسة المالية وما يخص حالة البيئة الاستثمارية فأنها تتضمن الكثير من الحوافز المالية وكما تضمنها قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية لها، منها الاعفاء من الضرائب والرسوم لمدة (10) سنوات من تاريخ تشغيل المشروع وزيادة هذا الاعفاء (5) سنوات اذا كانت هناك مشاركة للمستثمر العراقي وإعفاء المستوردات للمشروع من الرسوم لمدة (30) سنة.

جدول (3) المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار لبعض الدول العربية

الدولة	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	درجة مؤشر السياسة النقدية	قيمة المؤشر المركب لمناخ الاستثمار	نتائج حساب المؤشر المركب لمناخ الاستثمار
الامارات	صفر	2	2	1.33	تحسن في مناخ الاستثمار
البحرين	(3)	3	صفر	صفر	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
تونس		1	1	0.33	=
العراق	(3)	(3)	2	0.66	=
الكويت	3	3	2	2.66	تحسن كبير في مناخ الاستثمار
موريتانيا	1	2	2	1.66	تحسن في مناخ الاستثمار

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار-تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009.

سادسا: عوامل الانتاج

يمتلك الاقتصاد العراقي قاعدة متنوعة من الموارد الطبيعية والبشرية تجعله متميزا نسبيا بجذب الاستثمار، اذ تشكل خصائص الثروة النفطية عوامل جاذبة للشركات الاجنبية بسبب انخفاض تكاليف الانتاج وغياب المخاطر فضلا عن وفرة الاحتياطي النفطي وتشير الاحصاءات بهذا الخصوص الى ان الاحتياطي المؤكد يقدر ب(115) مليار برميل والاحتياطي المتوقع يقدر ب(215) مليار برميل، اما الاحتياطي المؤكد من الغاز فيقدر ب(112) تريليون قدم مكعب ويشكل 11% من الاحتياطي العالمي⁽²⁰⁾، فضلا عن خامات الكبريت والفوسفات وغيرها بالإضافة الى

امكانية الاستثمار في القطاع الزراعي اذ توجد فرص استثمارية في مشاريع زراعية وحيوانية، كما يمكن ان تكون السياحة في العراق من الانشطة البديلة للاستثمارات السابقة اذ توجد السياحة الاثارية والتاريخية والتي تعتبر من العوامل الجاذبة للاستثمار.

وإذا نظرنا الى قوة العمل في العراق نجد عددا كبيرا من الناشطين اقتصاديا يفوق (16) مليون نسمة منهم (59%) خارج قوة العمل اي غير مستغلة وتمتاز بخبرات جيدة وتتميز بانخفاض معدلات الاجور عند المقارنة مع الدول الاخرى⁽²¹⁾.

سابعا: البنى التحتية

يعنى هذا المؤشر بوسائل الاتصال الحديثة التي تمثل الطرق وسكك الحديد والمطارات ووسائل النقل والموانئ ومن المؤشرات التي تقيس تلك البنى اطوال الطرق السريعة وتطورها وتوفر جميع الوسائل والمستلزمات الضرورية اللازمة بالإضافة الى عدد مستخدمي الانترنت والأسطول البري والبحري والجوي وغير ذلك⁽²²⁾.

فإذا كانت هذه المؤشرات تتميز بالحدثة والتطور ستعكس بشكل ايجابي على تكاليف وأعباء المستثمر وبالتالي على كسب ثقته اي انها تشكل عاملا ايجابيا لجذب الاستثمار والعكس صحيح، فبالنسبة للعراق فانه يسعى لزيادة استثماراته في البنى الارتكازية، فمتى توفرت هذه البنى فإنها تشكل مؤشرا مهما للاستثمار.

وعلى الرغم من الجهود التي تقوم بها الحكومة متمثلة بالهيئة الوطنية للاستثمار والهيئات المحلية في المحافظات لتحفيز الاستثمار وتوفير الاجواء المناسبة عن طريق الترويج وعقد الاتفاقات الثنائية والمؤتمرات والندوات وإعداد الخرائط والفرص الاستثمارية المتاحة، فقد اظهرت العديد من المؤشرات التي تصدرها المؤسسات الدولية والإقليمية المعتمدة من قبل المستثمرين عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية للاستثمار في العراق، ومن هذه المؤشرات مؤشر سهولة اداء الاعمال والذي يصدر سنويا منذ عام 2004 عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وعند مطالعة التقرير لعام 2011 وكما يظهر في الجدول (4) يعكس لنا صعوبة ممارسة أنشطة الاعمال وفق المقاييس الموضوعية للإجراءات الحكومية المنظمة لتلك الاعمال، علما ان هذا المؤتمر يضم (183) دولة.

جدول (4) ترتيب بعض الدول العربية ضمن مؤشر بيئة الاعمال لعام 2010-2011

التسلسل	الدولة	2010	2011	التغيير
1	السعودية	12	11	1
2	البحرين	25	28	-3
3	تونس	58	55	3
4	مصر	99	95	5
5	سوريا	144	144	→
6	السودان	153	154	-1
7	موريتانيا	167	165	2
8	اليمن	104	105	-1
9	العراق	155	166	-11

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات بيئة اداء الاعمال وبحوث ضمان الاستثمار aige-net2012 <http://www/>

ان الترتيب المتأخر للعراق جاء بسبب تدني مقاييس المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لهذا المؤشر فعلى سبيل المثال فان مؤشر تسجيل الممتلكات يحتاج (96) يوم بينما في السعودية فانه يستغرق يوم واحد، في حين ان الحصول على تراخيص البناء في العراق يحتاج الى (102) يوم،

21 احمد عمر الراوي، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في اعادة بناء الاقتصاد العراقي، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد 4، 2006، ص 29.

22 محمد علي كاظم، مدى امكانية تطبيق الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق في ظل المديونية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، المجلد 2، العدد 7، 2008، ص 103.

اما في السعودية فانه ينجز ب(14) يوم، وان سجل مؤشر التجارة عبر الحدود يحتاج الى (179) نقطة يوم في العراق بينما في السعودية فيحتاج الى (18) نقطة، اما مؤشر الحصول على الائتمان فقد سجل (128) نقطة في العراق بينما سجل (46) نقطة في السعودية وهكذا لبقية المؤشرات الفرعية التي اشارت الى كثرة العراقيل والإجراءات والروتين على أنشطة رجال الاعمال المحليين والأجانب.

جدول (5) مؤشر عدد الاجراءات اللازم لإصدار تراخيص البناء، ترتيب الدول العربية ضمن المؤشر الفرعي 2010

التسلسل	الدولة	الترتيب عربيا	الترتيب عالميا	التغيير عام 2010
1	السعودية	1	14	16
2	البحرين	2	17	-3
3	الامارات	3	26	12
4	الاردن	8	92	3
5	العراق	10	102	-7
6	مصر	18	154	1

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات بيئة الاعمال وبحوث ضمان الاستثمار، 2011. وعند استعراض الفترة الزمنية لإصدار تراخيص البناء نجدها مقبولة عند مقارنتها مع الدول العربية على الرغم من الترتيب المتأخر الذي يحتله العراق عربيا وعالميا، ان هذا العبء الثقيل يتطلب جهدا استثنائيا لخلق ظروف مناسبة ومشجعة لاستقطاب الشركات ورجال الاعمال من خلال تقديم الدعم وتمكين هيئات الاستثمار المحلية بالتعاون مع الحكومات المحلية والوزارات لتقليص الروتين والبيروقراطية في الحصول على الموافقات وتسهيل الاجراءات والتأكيد على تفعيل عمل النافذة الواحدة ومنح العاملين فيها الصلاحية الكاملة لإنجاز عمل المستثمر والابتعاد عن التعقيدات الادارية، والجدول الاتي يوضح الفترة الزمنية اللازمة لإصدار تراخيص البناء في العراق وبعض الدول العربية.

جدول (6) مؤشر الفترة الزمنية اللازمة لإصدار تراخيص البناء لعام 2011.

مؤشر عدد الاجراءات			
الاقل عددا		الاكثر عددا	
السعودية	12	تونس	20
البحرين	13	لبنان	21
العراق	14	الجزائر	23
عمان	15	مصر	25
اليمن	15		

المصدر: البنك الدولي، بيئة الاعمال وبحوث ضمان الاستثمار، 2012.

المبحث الثالث: تقدير النموذج القياسي

أولاً. اختيار المتغيرات الجدول في أدناه يعرض (5) متغيرات تؤثر في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر وهي كل من (ميزان المدفوعات، معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي معدل التضخم وسعر الصرف) وهي المتغيرات المستقلة في النموذج Independent Variable، أما المتغير التابع Dependent Variable فهو الاستثمار الاجنبي المباشر.

جدول (7) متغيرات النموذج

ت	المتغير	رمزه
1	حجم الاستثمار الاجنبي	FD
2	ميزان المدفوعات	BP
3	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	GDPG
4	معدل التضخم	IN
5	سعر الصرف	EX

ثانياً. اختبار الاستقرارية **Stationary Time Series**: غالباً ما تتسم السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الاقتصادية الكلية بعدم الاستقرار وذلك لأن معظمها يتغير وينمو مع الزمن مما يجعل من متوسطها وتباينها غير مستقرين ومرتبطين بالزمن، ولذلك من الضروري اختبار استقرارية السلاسل الزمنية قبل تقديرها، ومعالجتها في حالة عدم الاستقرار، ومعرفة درجة تكاملها، ويهدف اختبار الاستقرارية إلى فحص السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج لمدة البحث للتأكد من مدى سكونهما، إضافة إلى تحديد رتبة كل متغير على حدة، من خلال استخدام اختبار جذر الوحدة، وقد استخدمنا اختبار ديكي-فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) لهذا الغرض، والصيغة الرياضية العامة لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF) هي كالآتي:

$$\Delta Z_t = x + (\rho - 1)Z_{t-1} + yT + \delta \Delta Z_{t-1} + e_{2t}$$

ثالثاً. تقدير النموذج: يتم تقدير النموذج هنا للتأكد من معنوية مجموعة من الاختبارات من مثل (R2, F, T, D.W) التي تدل على القوة التفسيرية للمتغيرات المختلفة المستخدمة في النموذج، وسيتم استخدام حزمة (EVIWES7) لإجراء العمليات اعلاه.

نتائج الاختبارات

1. اختبار الاستقرارية: يتضح من الجدول (2) أن بعض متغيرات النموذج كانت غير مستقرة في مستواها، ولكن بعد أخذ الفرق الأول استقرت بمستويات معنوية تراوحت بين (1%-10%) وهذه المتغيرات هي (حجم الاستثمار الاجنبي المباشر، معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي، معدل التضخم) أما متغيرات (ميزان المدفوعات وسعر الصرف) فكانت مستقرة عند مستواها، وبما أن تقدير النموذج يجب أن يكون للمتغيرات المتشابهة في درجة الاستقرار، لذا تم استبعاد متغيري ميزان المدفوعات وسعر الصرف عن النموذج ليقصر على المتغير التابع (حجم الاستثمار الاجنبي) والمتغيرين المستقلين (معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم) وكما يلي:

جدول (8) نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات النموذج القياسي

المتغير	I(0) عند مستوى			الفرق الأول		
	القيمة الإحصائية	القيم الحرجة	النتيجة	القيمة الإحصائية	القيم الحرجة	النتيجة
حجم الاستثمار (FDI)	-	1% -4.297073 5% -3.212696 10% -2.747676	غير مستقر	-4.420595 -3.259808 -2.771129	1% 5% 10%	مستقر
ميزان المدفوعات (BP)	-	1% -4.420595 5% -3.259808 10% -2.771129	مستقر			
معدل النمو (CDPG)	-	1% -4.297073 5% -3.212696 10% -2.747676	غير مستقر	-4.420595 -3.259808 -2.771129	1% 5% 10%	مستقر
معدل التضخم (IN)	-	1% -4.297073 5% -3.212696 10% -2.747676	غير مستقر	-4.582648 -3.320969 -2.801384	1% 5% 10%	مستقر
سعر الصرف (EX)	-	1% -4.297073 5% -3.212696 10% -2.747676	مستقر			

2. تقدير معادلة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى (OLS)

Regression Analysis: FD versus GDPG; IN

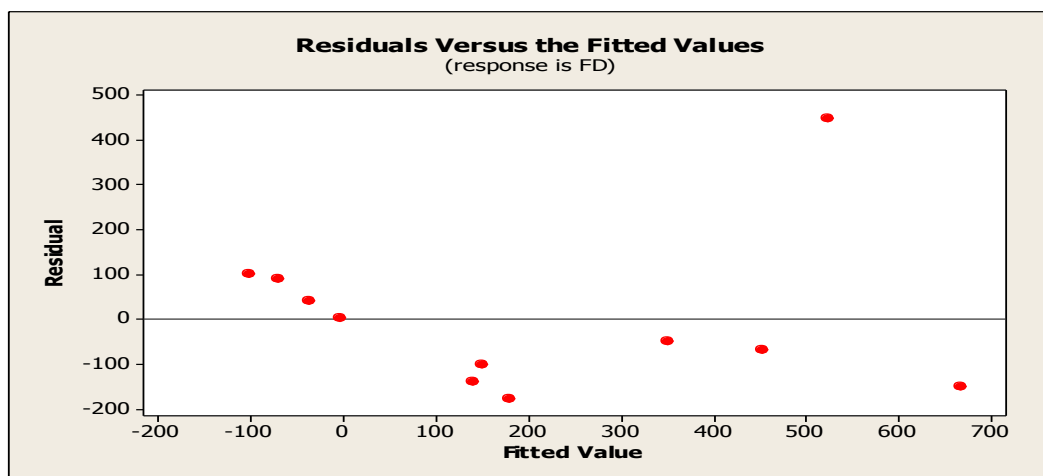
The regression equation is

$$FD = -124.94 + 8.76 \text{ GDPG} + 6.24 \text{ IN}$$

جدول (9) نتائج تقدير معادلة الانحدار

Dependent Variable: FD
Method: Least Squares
Date: 10/17/14 Time: 21:24

Sample: 2003 2013				
Included observations: 11				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-124.9482	99.53089	-1.255371	0.2448
GDPG	8.761807	3.649610	2.400752	0.0431
IN	6.240412	4.422113	1.411183	0.1959
R-squared	0.682097	Mean dependent var		204.7666
Adjusted R-squared	0.602621	S.D. dependent var		314.4505
S.E. of regression	198.2233	Akaike info criterion		13.64367
Sum squared resid	314339.9	Schwarz criterion		13.75218
Log likelihood	-72.04017	Hannan-Quinn criter.		13.57526
F-statistic	8.582445	Durbin-Watson stat		1.611834
Prob(F-statistic)	0.010214			



شكل (1)

residuals versus the fitted values

3. تحليل نتائج الاختبارات :

اختبار الارتباط الذاتي بين متغيرات النموذج:

من خلال معاملات الارتباط الذاتي بين متغيرات النموذج المبينة قيمها في أدناه نلاحظ ان علاقات الارتباط بين متغيرات النموذج كانت اغلبها قوية، عدا العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنتائج المحلي الاجمالي فكانت متوسطة اذ بلغت (0.65) وهي علاقة مقبولة بالاستناد الى فرضية البحث القائلة بأن أثر المتغيرات الاقتصادية من مثل ميزان المدفوعات، معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم فإنها ادت دورا اقل في التأثير على البيئة الاستثمارية في العراق .

المتغير	FDI	GDP	IN
FDI	-	0.71	0.67
GDP	0.65	-	0.77
IN	0.78	0.72	-

اختبار F :

يحاول اختبار (F) أن يجيب على السؤال هل افلح النموذج في تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ويختبر الفرضية؟ وأن فرضية العدم تقول انه لا يوجد علاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع، وتقارن قيمة (F) المحسوبة مع (F) الجدولية بدرجة حرية للبسط تساوي k-1 ودرجة حرية المقام n-k، فإذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية نرفض فرضية العدم H_0 وتقبل الفرض البديل H_1 أي أن العلاقة المدروسة معنوية، وهناك على الأقل متغير مستقل واحد من المتغيرات المستقلة ذو تأثير في المتغير التابع، أما إذا كانت القيمة المحسوبة اصغر من

الجدولية فان ذلك يعني قبول فرضية العدم H_0 أي أن العلاقة الخطية المدروسة غير معنوية أي انه ليس ثمة تأثير من أي متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وفي النموذج الذي تم اختياره فإن قيمة (F) كانت (8.582445) ونقارن قيمة (F) المحسوبة مع (F) الجدولية بدرجة حرية للبسط تساوي (3-1=2) إذ أن $k-1$ (عدد المتغيرات-1)، ودرجة حرية المقام (11-3=8) إذ أن $n-k$ (عدد المشاهدات-عدد المتغيرات)، فكانت (F) الجدولية (6.22) بمستوى معنوية (1%) وهي أصغر من (F) المحسوبة لذلك نرفض فرضية العدم H_0 وتقبل الفرض البديل H_1 أي أن العلاقة المدروسة معنوية، وهناك على الأقل متغير مستقل واحد من المتغيرات المستقلة ذو تأثير في المتغير التابع.

اختبار T

ظهرت قيم (t) كالاتي:

Predictor	T
constant	-1.255371
GDPG	2.400752
IN	1.411183

فإن (t) للثابت كانت (-1.255371) وللمتغير المستقل (GDPG) كانت (2.400752) وللمتغير المستقل (IN) كانت (1.411183) وعند مقارنة (t) المقدرة مع (t) الجدولية بدرجات حرية (n-k) أي (8) نجد الآتي:

- إن (t) المقدرة للثابت تزيد على (t) الجدولية بمستوى معنوية 25%.
 - إن (t) المقدرة للمتغير المستقل (GDPG) تزيد على (t) الجدولية بمستوى معنوية 5%.
 - إن (t) المقدرة للمتغير المستقل (IN) تزيد على (t) الجدولية بمستوى معنوية 10%.
- وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل كون (t) المقدرة (المحتسبة) لجميع متغيرات النموذج هي أكبر من (t) الجدولية وبمستوى معنوية يتراوح بين (5%-25%).

معامل التحديد R^2 ومعامل التحديد المصحح $\bar{R}^2$:

بعد ملاحظة النتائج وجدنا أن معامل التحديد يساوي (68%) وهذا يعني أن بحدود (68%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع سببها التغير الحاصل في المتغير المستقل. أما معامل التحديد المصحح (R square Adjusted) فبلغت قيمته (60%) وهذا طبيعي كون أن معامل التحديد المصحح تنخفض قيمته كلما ازداد عدد المتغيرات المستقلة.

اختبار Durbin-Watson :

بما أن قيمة D.W بلغت (1.611834) فهي أعلى من كلا الحدين الأدنى والأعلى لقيم (dL ، du) والبالغة (0.758 ، 1.604) على التوالي وعند مستوى معنوية 5%، مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج المقدر. إضافة الى ان قيم (P-Value) للمتغيرين المستقلين كانت ذات دلالة احصائية مما يؤكد قوة النموذج التقديري، فكانت قيمة (P-Value) للمتغير المستقل (GDPG) تساوي (0.0431)، أما قيمتها للمتغير المستقل (IN) فقد بلغت (0.1959) وكلا القيمتين تقل عن (0.50) وبذلك نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرض البديل H_1 أي النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي.

4. اختباري الارتباط التسلسلي Serial correlation وثبات تباين التجانس heteroscedasticity: عادةً فأنا نستطيع التنبؤ بنموذج الانحدار بعد التأكد من أن النموذج المذكور هو خالي من الارتباط التسلسلي وثبات تباين التجانس، أي أن توزيع البواقي يكون طبيعياً، والجدول 10- يوضح نتائج اختباري الارتباط التسلسلي Serial correlation، وعدم ثبات تجانس التباين heteroscedasticity، إذ أن قيمة (Obs*R-squared) أكثر من (0.05) وقد بلغت (0.2389) وهذا يعني رفض فرضية العدم والقبول بالفرض البديل لعدم وجود (serial correlations)، لذلك اصبح النموذج جاهزاً للتنبؤ.

جدول (10) اختباري الارتباط التسلسلي وعدم ثبات تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.407441	Prob. F(2,8)	0.2994
Obs*R-squared	2.863065	Prob. Chi-Square(2)	0.2389
Scaled explained SS	2.879425	Prob. Chi-Square(2)	0.2370
Test Equation:			
Dependent Variable: RESID^2			
Method: Least Squares			
Date: 10/17/14 Time: 22:07			
Sample: 2003 2013			
Included observations: 11			

5.التنبؤ: الجدول -11- يوضح القيمة التنبؤية لحجم الاستثمار الاجنبي في الاقتصاد العراقي، ونلاحظ ان الفرق بين القيم الحقيقية والتنبؤية كبير، على الرغم من معنوية النموذج ككل، اذ أكدت النتائج نجاح نموذج التنبؤ بنسبة (95%) في التنبؤ بالاستثمار الاجنبي في العراق، إذ أن نسبة الخطأ لا تتجاوز (5%)، ولكن الفجوة بين القيم التنبؤية والحقيقية كبيرة، وكما نلاحظ ذلك ايضاً من خلال الشكل البياني -2- الذي يوضح منحنيي الاستثمار الاجنبي الفعلي والتنبؤي وكالاتي:

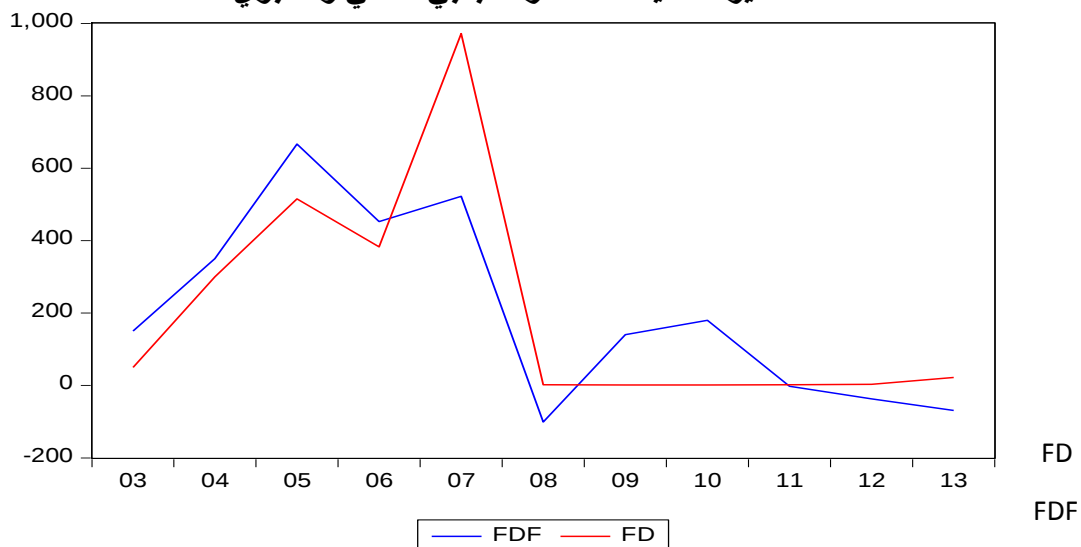
جدول (11)

القيم الحقيقية والقيم التنبؤية للاستثمار الاجنبي المباشر

FDF	FD
150.4431962751706	50
350.2061647485779	300
666.7026827426541	515.29
452.4732315735044	383
522.2464052033704	972
-101.1772584780398	1.856
140.3517112510606	1.451
179.7924569759729	1.426
-2.383822799217455	2
-36.93938614714682	3.4
-69.282381345906	22

شكل (2)

سير منحني الاستثمار الاجنبي الفعلي والتنبؤي



ونعتقد ان السبب يعود الى المتغيرات العشوائية التي لم تدخل في النموذج والتي اثرت بشكل كبير على القيم التنبؤية، ومن هذه المتغيرات عدم الاستقرار الأمني والسياسي اللذان يؤديان دوراً كبيراً في جعل العراق من البيئات الطاردة للاستثمارات الاجنبية. يمكننا الان التنبؤ بقيم الاستثمار الاجنبي المتوقع في الاقتصاد العراقي خلال الاثني عشر سنة القادمة من خلال تطبيق نموذج (ARIMA) من عام 2014 لغاية عام 2025.

جدول (12) نتائج التنبؤ

السنة	القيمة المتوقعة للاستثمار الاجنبي
2014	146.816
2015	181.019
2016	190.392
2017	192.960
2018	193.664
2019	193.857
2020	193.910
2021	193.924
2022	193.928
2023	193.929
2024	193.930
2025	193.930

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

- 1- ان البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمارات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالظروف السياسية والأمنية والاقتصادية المستقرة وهذا مالا نجده في العراق.
- 2- على الرغم من توفر الموارد الطبيعية والبشرية في العراق التي تُعد كمؤشر ايجابي لجذب الاستثمارات الاجنبية ولكنها ارتبطت بالاستقرار السياسي والأمني.
- 3- لاحظ الباحث من خلال مؤشر بيئة اداء الاعمال ترتيباً متأخراً للبيئة الاستثمارية في العراق مما يتطلب جهوداً استثنائية لتحسين المؤشرات الفرعية.
- 4- على الرغم من أن النموذج القياسي اظهر تأثيراً لمؤشرات الاقتصادية (معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، معدلات التضخم) لجذب الاستثمارات الاجنبية الى الاقتصاد العراقي، ولكن أثر البيئة السياسية والأمنية كان له الاثر الاكبر.
- 5- اظهر النموذج بان هناك فرقاً كبيراً بين القيم الحقيقية والتنبؤية على الرغم من معنوية النموذج ككل، اذ اكدت النتائج نجاح نموذج التنبؤ بنسبة 95% وان نسبة الخطأ لا تتجاوز 5% لكن الفجوة كبيرة ونعتقد ان السبب يعود الى المتغيرات العشوائية التي لم تدخل في النموذج والتي اثرت بشكل كبير على القيم التنبؤية ومن هذه المتغيرات الاستقرار السياسي والأمني اللذان يؤديان دوراً كبيراً في جعل العراق من البيئات الطاردة للاستثمارات الاجنبية.

ثانياً: التوصيات

- 1- يجب على الحكومة ان تحقق الاستقرار السياسي والأمني من خلال احترام حقوق وحريات المواطنين وإشاعة روح المواطنة في المجتمع.
- 2- القضاء على الفساد المالي والإداري والبيروقراطية من خلال تفعيل القوانين وتطبيقها من قبل الأجهزة الرقابية التي تتمتع بالمهنية والحرفية.
- 3- تطوير مهارات وقابليات المستثمر العراقي عن طريق انشاء مراكز البحوث والتطوير الاستثماري ومشاركة المستثمر العراقي مع المستثمرين الاجانب.
- 4- تبني سياسة فاعلة للترويج للاستثمار من خلال عقد المؤتمرات والندوات داخل وخارج العراق لعرض الفرص الاستثمارية وعقد اتفاقيات خاصة بالاستثمار.

قائمة المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. احمد عمر الراوي، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في اعادة بناء الاقتصاد العراقي، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد 4، 2006.
2. اسماء خضير ياس، تحليل معدلات التضخم في العراق للفترة 2000-2010، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس و الثلاثون، 2013.
3. البنك الدولي، قاعدة بيانات بيئة اداء الاعمال، 2011.
4. جريدة الوقائع العراقية، قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006.
5. حسان خضر، الاستثمار الاجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية، العدد 33، السنة الثالثة، 2003.
6. دنيا احمد عمر، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في اقطار عربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2005.
7. سعد محمد الكواز، تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر واثارها على اقتصاديات البلدان النامية، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تنمية الرافدين، العدد 27، 2005.
8. صندوق النقد العربي، احصائيات الصندوق، موازين مدفوعات الدول العربية 2003-2012، ملحق 1/9 (2)، (3)، (4) البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية، 2002-2013. (5) قاعدة بيانات مؤتمر الامم المتحدة والتنمية (انكتاد) تقرير الاستثمار العالمي 2013.
9. عاطف لافي مرزوك، التحول الاقتصادي في العراق، مبادئ هادفة في الاقتصاد السياسي، مركز العراق للدراسات الاستراتيجية، 2010.
10. عبدالسلام ابو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، ط1، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، 2001.
11. عبدالمطلب عبدالحמיד، دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.
12. عبدالمطلب عبدالحמיד، مبادئ وسياسات الاستثمار، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010.
13. علاء شكري، مناخ الاستثمار في الوطن العربي، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.
14. عماد محمد العاني، اندماج الاسواق المالية الدولية، اسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، ط1، بيت الحكمة ، بغداد، 2002.
15. قاسم نايف علوان، ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، ط1، دار الثقافة، عمان، 2008.
16. كمال البصري، الفجوة الاستثمارية ودور هيئة الاستثمار، الموقع <http://www/Iraqi-writer.com>.
17. محمد عبدالعزيز عبدالله، الاستثمار الاجنبي المباشر، دار النقاش للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2005.
18. محمد علي كاظم، مدى امكانية تطبيق الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق في ظل المديونية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، المجلد 2، العدد 7، 2008.
19. هيل عجمي جميل، تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية الى البلدان النامية واثارها المتوقعة، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 8، العدد 28، 2001.

ثانياً. المصادر الاجنبية

1. Unctad, World Investment Report, 1998, Trends and Determinants, UN, New York, 1999.
2. Unctad, 1998, World Investment Report, 1998, Trends and Determinant, New York and Geneva, 1999.
3. Unctad, 2002, World Investment Report, Trends and Determinant, New York and Geneva, 2003.
4. UN, The Role of Foreign Direct Investment in Economic Development in ESCWA member Countries New York, 2000.